

Distr.: General
9 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ودورة الجمعية العامة
الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام للقرن ٢١": تنفيذ الأهداف والإجراءات
الاستراتيجية المتخذة في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ المزيد من
الإجراءات والمبادرات

بيان مقدّم من منظمة المساواة بين الجنسين: المواطنة والعمل والأسرة وهي
منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي
والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يتم تعميمه طبقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

130114 090114 13-60788X (A)



البيان

في السنوات الخمس الماضية كان الوصول إلى مؤشرات بالنسبة للهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية، المتمثل في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، قد حظي بمزيد من الأولوية بفضل انطلاق عدة جهود حثيثة باسم البلدان المانحة وهيئة الأمم المتحدة لمساواة الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) من أجل زيادة المشاركة السياسية للمرأة. ومع ذلك فكثيراً ما تجاهلت هذه الجهود التحديّ الجوهرى الذي يواجه المرأة لدى ممارستها حقوقها السياسية ويتمثل تحديداً في تحمّلها عبء الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر.

وقد تم مؤخراً اتخاذ مبادرة انطلقت في المكسيك من جانب منظمة المساواة بين الجنسين والمواطنة والعمل والأسرة، وثلاث منظمات أخرى معنية بحقوق المرأة، في إطار تحالف مع المعهد الوطنى للمرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأطلق على هذه المبادرة عنوان: الديمقراطية هي المساواة (SUMA) وكان أن شهدت مباشرة النتائج الناجمة عن هذا الخطأ.

وبين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣ عملت هذه المنظمات الأربع على وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة لزيادة عدد المشتغلات بالعمل السياسى من النساء سواءً على الصعيد المحلى أو على مستوى الولايات فضلاً عن الكونغرس الاتحادى. وبرغم أن هذه الجهود أسفرت عن نتائج مرموقة في أحدث دورتي انتخاب (٢٠١٢ و٢٠١٣) بفضل ما طرأ من زيادة ملموسة على عدد النساء ممن تولين مواقع الرئاسة والمشورة على المستوى المحلى فضلاً عن النساء من النائبات في الكونغرس على مستوى الولايات والمستوى الاتحادى، إلا أن الأمر لا يزال ينطوي على أعداد كثيرة من النساء اللاتي ممن لم يستطعن تحقيق أهدافهن السياسية. ويرجع ذلك في جانب منه إلى ما يضطلعن به من أعمال أُسرية ومن أعباء يتحمّلنها في مجال الرعاية غير المدفوعة الأجر. كما أن هذا يمثل السبب الذي تم الوقوف عليه مبرراً لعدم استمرار النساء في المواقع السياسية التي وصلن إليها.

وتُعد المكسيك من البلدان القليلة التي تم على صعيدها تطبيق استقصاءات استخدام الوقت. وطبقاً لأحدث الاستقصاءات التي تمت من عام ٢٠٠٩ فإن المرأة المكسيكية تخصص ٣٧,١ ساعة أسبوعياً للقيام بأنشطة أعمال المنزل والرعاية غير المدفوعة، بينما لا يخصص الرجل من أنشطته سوى ١٠,٨ ساعة فقط لهذا الغرض. وكانت قيمة هذه الأعمال في عام ٢٠٠٩ تكافئ نسبة ٢١,٨ في المائة من الناتج المحلى الإجمالي للمكسيك. كما أن أنشطة رعاية الطفل تشكّل جزءاً كبيراً من عبء الأعمال التي تقوم بها المرأة على صعيد الأسرة وفي مجال الرعاية غير المدفوعة الأجر. وطبقاً للبيانات المستقاة من عام ٢٠٠٩ فإن ٣٩ في المائة

من السكان يشاركون في رعاية الأطفال بين عُمر سنة واحدة وخمس سنوات. ومن واقع هذه النسبة تشكّل المرأة ٧٤ في المائة. ومما يجدر ذكره بالذات فإن الفترة الزمنية التي تخصصها المرأة لرعاية الطفل لا تتغيّر بصورة ملموسة عندما تعمل خارج البيت.

إن المبادرة المذكورة أعلاه تأخذ في اعتبارها هذه العناصر، وهي تتيح سُبُل التدريب السياسي للنساء القيادات على يد خبراء عاملين في الميدان. بما يؤدي تحديداً إلى التصدي لما تتحمله المرأة من أعباء العمل الأسري والرعاية غير المدفوعة الأجر بأسلوب يجمع بين الجانبين النظري والشخصي. ومع ذلك فثمة حاجة لمزيد من الدعم الحكومي، ومن الاعتراف من جانب الحكومة بما يؤدي لتمكين المرأة من تحقيق تقدم متواصل في مشاركتها السياسية.

وفيما تعكف لجنة وضع المرأة، في دورتها الثامنة والخمسين، على استعراض التحديات الماثلة والإنجازات التي تتصل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للمرأة والفتاة، فمن المهم أن يظل المندوبون على بينة من العوامل الكامنة التي تسهم في ممارسة النساء والفتيات لما لهن من حقوق. وبهذا المعنى فأى توصية تصدر عن اللجنة فيما يتصل بعملية جدول أعمال التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ لا بد وأن تقضي بالاعتراف بما تقوم به المرأة دون أجر من الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية مع تخفيض حجمها وإعادة توزيعها.

وبالإضافة إلى ذلك، فمن الضروري مواصلة تمويل المبادرات، التي يتم اتخاذها، ومنها تلك السابق ذكرها في المجال الحالي باعتبار أنها تستخدم منظوراً جنسانياً، ومن ثم فلا غنى عن أن يعمل أي جدول أعمال إنمائي في المستقبل على التصدي لحقيقة محدودية التمويل باعتبار ذلك حاجزاً رئيسياً يحول دون مواصلة التقدم على طريق التنمية المستدامة بما في ذلك ما يتصل بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.